الأمم المتحدة
E/CN.15/2002/6/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية عشرة
فيينا، ١٦-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

تنفيذ المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين

تقرير الأمين العام**

اضافة

١- ورد من الولايات المتحدة الأمريكية رد اضافي على استبيان الدراسة الاستقصائية حول تنفيذ المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، مما يجعل مجموع عدد الدول التي ردت على الاستقصاء ٥٥ دولة. وفيما يلي تلخيص للمعلومات التي وردت من الولايات المتحدة.

٢- فقد أفادت الولايات المتحدة بأن قوانينها وسياساتها الادارية تشمل قواعد سلوك تبين بوضوح واتساق مهام الموظفين العموميين وواجباتهم. وقد اعتمدت مدونات السلوك منذ ما يزيد على ١٠ سنوات وهي تتضمن أحكاما بشأن الاخلاص والكفاءة والنجاعة (فيما يخص السلطة القضائية فقط، وليس فيما يخص السلطتين التنفيذية والتشريعية) والنزاهة والانصاف والحياد والمعاملة التفضيلية غير المناسبة لأي فئة من الأفراد والتمييز والتعسف في استعمال السلطة والهدايا والمنافع.

٣- وأشارت الولايات المتحدة إلى أن لها مدونة شاملة لقواعد السلوك تسري على كل فئات الموظفين العموميين.

---

* E/CN.15/2002/1 و Corr.1.

** قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ردها على الدراسة الاستقصائية عن تنفيذ مدونة قواعد السلوك للموظفين العموميين،الذي تتضمنه هذه الوثيقة، في الوقت المطلوب. لكنه لم يدرج في الوثيقة E/CN.15/2002/6/Add.1 بسبب سهو من الأمانة.

160402 V.02-53091 (A)

كما توجد قواعد سلوك محددة تقتضيها دواع تتعلق بالقانون الدستوري والسياسة الادارية وهي تخص أعضاء السلطة القضائية، باستثناء أعضاء النيابة العامة، والضباط العسكريين الرفيعي المستوى والساسة. وتتاح لكل الموظفين العموميين، عند الطلب، نسخة من مدونات قواعد السلوك المعنية وكذلك كتيب عن الواجبات والالتزامات. ويتوفر النص أيضا على الحاسوب مباشرة، كما زُوِّد بعض الموظفين بنسخ منه. ويتاح تدريب بشأن أخلاقيات الموظفين وسلوكهم المهني. وتضطلع السلطات الوطنية بحملات لزيادة التوعية بالأحكام الواردة في مدونات قواعد السلوك المذكورة. ويعتزم البلد اعتماد مدونات قواعد سلوك جديدة أو تحسين الموجودة منها. وتقتضي الادارة العمومية من الموظفين العموميين أداء اليمين عندما يستلمون واجباتهم. وتكفل اللوائح التنظيمية مساءلة الموظفين العموميين على ما يتخذونه من اجراءات وقرارات لدى أداء واجباتهم، كما تقتضي من الموظفين العموميين أن يقدموا مسوغات لما يتخذونه من قرارات أو اجراءات ادارية تؤثر في مصالح الأفراد من الموظفين. وترد تلك الأحكام مجسدة في قانون ومدونة لقواعد السلوك.

٤- وأفادت الولايات المتحدة بأن القوانين والسياسات الادارية، بينما هي تحافظ على الأصول القانونية، فهي تنص على تدابير تأديبية على انتهاك اللوائح التنظيمية ومدونات قواعد السلوك. وتشمل تلك الأحكام المخالفات التالية: سرقة أو اتلاف الوثائق أو الصكوك أو أي مستندات أخرى يستطيع الموظفون العموميون الوصول اليها بحكم منصبهم، والشروع في ارتكاب تلك الأفعال؛ وسرقة الأموال الحكومية أو الخاصة التي يستطيع الموظفون العموميون الوصول اليها بحكم منصبهم، والشروع في سرقتها؛ واستغلال الموظفين العموميين، حتى بعد مغادرة المكتب، معلومات سرية حصلوا عليها بحكم منصبهم؛ وقبول هدية أو أي منفعة أخرى، بشكل مباشر أو غير مباشر، اذا كان من شأن تلك الهدية أو المنفعة أن تجعل الموظفين العموميين ملتزمين معنويا بتقديم معاملة تفضيلية أو خاصة. وفيما يتعلق بالأساس القانوني للمساءلة والاجراءات التأديبية الفعلية، أفادت الولايات المتحدة بأن ذلك مدمج في قانون ومدونة لقواعد السلوك.

٥- وأشارت الولايات المتحدة إلى وجود تدابير محددة تتخذ ازاء الموظفين العموميين الذين يستغلون وظيفتهم ونفوذهم ومعرفتهم على نحو غير مشروع من أجل تحقيق مصلحة مالية لهم أو لأسرهم أو لأشخاص آخرين على نحو غير مشروع. فالموظف العمومي ملزم بالتصريح بأي مصالح أعمالية أو تجارية أو مالية يملكها أو مشاريع يضطلع بها لتحقيق مكسب مالي عند احتمال نشوء تنازع في المصالح من جراء ذلك. ويُلزَم الموظفون العموميون في أعلى المستويات بافشاء أموالهم للعموم. كما يُلزَم الكثير من الموظفين المتوسطي المستوى بافشاء أموالهم لأطراف محدودة. وقد يضطر القضاة إلى الادلاء بتصريحات في الحالات التي يحيلون فيها الدعاوى أو كافشاء احترازي للأطراف، ويُلزَم الموظفون في السلطة التشريعية بافشاء المعلومات على نحو تكتمي إلى أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعملون لأجلهم. وثمة قانون ومدونة لقواعد السلوك يمثلان الأساس القانوني للتدابير المتعلقة بتنازع المصالح والتجريد من الأهلية.

٦- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تنظيم سلوك الموظفين العموميين بعد مغادرة وظيفتهم الرسمية بحيث لا يستغلون على نحو غير مشروع وظيفتهم السابقة، أفادت الولايات المتحدة بأن تلك التدابير مدمجة في قانون ومدونة لقواعد السلوك.

٧- وبموجب قوانين الولايات المتحدة وسياساتها الادارية، يلزم الموظفون العموميون في المستويات العليا من

الادارة والموظفون العموميون الذين قد يكونون أكثر هشاشة بحكم وظيفتهم بافشاء المعلومات عن موجوداتهم والتزاماتهم. وذلك ينطبق أيضا على زوجات أولئك الموظفين. وتلك الافشاءات المالية تتلقاها وتراجعها مكاتب حكومية معينة لذلك الغرض تعمل أيضا بمثابة مجلس تأديبي لسلطتين حكوميتين. أما الاقرارات الضريبية فتراجعها مصلحة الضرائب على أساس انتقائي فقط، في سياق النظر في كل اقرارات دافعي الضرائب.

٨- أما التماس أو قبول أي هدية أو منفعة قد تؤثر في ممارسة الموظفين العموميين مهامهم وأدائهم واجباتهم، فذلك يخضع للوائح تنظيمية بموجب قانون الولايات المتحدة ومدونة لقواعد السلوك. ويُلزِم كل من قانون الولايات المتحدة ومدونة قواعد السلوك الموظفين العموميين بالحفاظ على السرية المهنية فيما يتعلق بالمسائل التي تستدعي الكتمان، وهما ينصان على اجراءات تأديبية في حال الاخلال بذلك الالتزام. وبعد الانقطاع عن الخدمة، تظل تلك التقييدات سارية على نوع محدود فقط من المعلومات، ومنها مثلا معلومات الأمن الوطني.

٩- وأشارت الولايات المتحدة أيضا إلى أن النشاط السياسي الذي يمارسه الموظفون العموميون، خارج نطاق مكتبهم يخضع أيضا لقانون ومدونة لقواعد السلوك. وينطبق الأمر ذاته على الأنشطة الأخرى التي يؤدونها خارج نطاق مكتبهم.

١٠- وأفادت الولايات المتحدة بأن لكل سلطة من السلطات الثلاث في حكومة الولايات المتحدة مدونة لقواعد السلوك مصممة خصيصا للموظفين والعاملين في تلك السلطة، بينما توجد في الوقت ذاته أنظمة أساسية معينة تسري على سلوك كل الموظفين العموميين. واضافة إلى ذلك، فان دستور الولايات المتحدة يجيز لكل مجلس من مجلسي كونغرس الولايات المتحدة أن يضع قواعد السلوك الخاصة به.